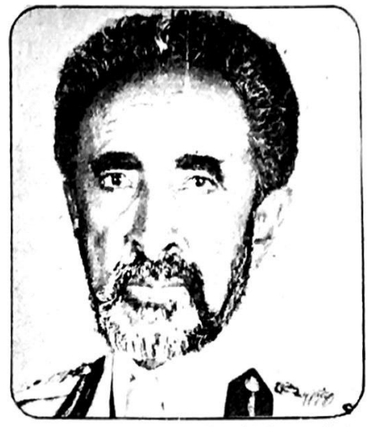

سقوط هذا الطاغيه السفاح
كان مصدرا لابتهاج شعبنا

يرتجف هلعا من مجرد تصور نظامين ديمقراطيين
معاديين للامبريالية على حدود السودان

كيف ينظر الحزب الشيوعي السوداني الى الظروف الجديدة المحيطة بالثورة الارتريّة؟

وجهة نظر الحزب في دور الثورة التحرّري على صعيد ارتريا واثيوبيا والسّودان

الثورة الارترية جزء اساسي من حركة التحرر الوطني العربية ، وهي تخوض كفاحها الشعبي المسلح في ظل ظروف ذاتيه وموضوعية معقدة ، وضد جملة من الاعتداء المتداخلين في اهدافهم والمختلفين في وسائل حربهم للشعب الارتري وثورته .. كما ان هذه الثورة الباسلة واجهت الاطاحة بنظام هيلاسلاسي الديكتاتوري الاقطاعي العميل ، وقيام الحكم الاثيوبي الجديد ، متمسكة باهدافها التحررية كامتحان لمدى جدية النهج التحرري الذي اعلنه حكام اثيوبيا الجدد .

وفي دعم هذه الثورة المكافحة ، وكشف الظروف المعقدة التي تواجهها ، يبقى موقف الحزب الشيوعي السوداني في مقدمة المواقف الثوريه المضيئة على طريق هذا الدعم ، وذلك لسببين : الاول هو قرب الحزب الشيوعي السوداني من تلك الثورة واتصاله معها باكثر من مساحة نضالية مشتركة .. الثاني هو الموقع المتقدم الذي تحتله مواقف هذا الحزب السياسية والقومية ضمن حركة التحرر العربي .

وانطلاقا من هذه الاهمية المضاعفة تقدم « الهدف » لقرائها بيانا صادرا عن حزب الشهيد عبدالخالق محجوب ، حول الموقف من الثورة الارترية والحكم الاثيوبي الجديد .

وفيما يلي النص الكامل للبيان :

عندما تفجرت الحركة الشعبية في اثيوبيا ضد النظام الامبراطوري الرجعي استقبلها شعبنا بترحاب بالغ ، وتابع بانتباه شديد انباءها وهي تشق طريقها وتصارع صعوباتها ، وهلل بحماس لتنحية هيلاسلاسي وللضربات التي وجهت الى سدنة واركان نظامه البالي . ولم يكن ذلك غريبا ، فسقوط الامبراطورية لم يكن حدثا ضخم الاهمية لحركة التقدم في افريقيا ومنطقة البحر الاحمر وحسب، بل كان يعني بالنسبة لشعبنا خاصة انهيار احدى القلاع التي ساندت ودعمت قوى التخلف والرجعية السودانية منذ الاستقلال حتى الان ، وتحالفت مع اشد الدوائر عداء لحركة الشعب في قيادات الاحزاب التقليدية ، وتعاونت تعاونا وثيقا مع حكومات عبدالله خليل وعبود ونميري . وفي المقابل وجدت السند بدورها من هذه الحكومات والقوى . ففي ديسمبر ١٩٦٠ مهد الفريق عبود لهيلاسلاسي طريق عودته الدموية عبر الخرطوم ليسحق انتفاضة منفستو العسكرية ، وساند الحكومات اختفت وراء ستار « عدم التدخل » في شؤون اثيوبيا لتطلق يده بالتنكيل ضد شعوبها .

وكان الامبراطور المخلوع قلعة من قلاع التحالف الامبريالي الرجعي في المنطقة ، وسلاحا ضد قواها الديمقراطية ، قد منح الامبريالية الامريكية قاعدة اسمرا التي يغطى رادارها وتهدد طائراتها كل البلدان العربية ومنطقة وسط وشرق افريقيا . واتاح لاسرائيل ان تجعل من اثيوبيا قاعدة لنشاطها السياسي والعسكري ضد شعب فلسطين وحركة التحرر العربية . واكثر من مرة استخدم لتهديد الصومال ومنع تطورها الديمقراطي . اما بالنسبة للسودان فقد تدخل مرات عديدة في السياسة الداخلية ، وخاصة ضد القوى الديمقراطية كما ساعد المتمردين الانفصاليين بالسلاح والمال جاعلا من اثيوبيا ساحة لشن الهجمات وعمقا للانسحاب وقاعدة للتدريب وممرا للسلاح .

سقوط هذا الطاغية السفاح كان بالحق مصدرا لابتهاج شعبنا. وقد عبر الحزب الشيوعي السوداني عن مشاعر كل القوى الديمقراطية في بلادنا ببرقية مطولة بعث بها في نوفمبر الماضي الى المجلس الاداري العسكري المؤقت للقوات المسلحة الاثيوبية ، معلنا تاييده لنهوض الشعب الاثيوبي وترحيبه بتنحية الامبراطور وبالبيانات الصادرة عن المجلس والتي اكدت العزم على انهاء النظام الامبراطوري وتصفية موروثاته . وقال حزبنا في برقيته « ان شعبنا ، الذي قدم دائما ما في طاقته لمساندة نضال الشعوب المجاورة من اجل حريتها وتقدمها الاجتماعي، ليبهجه ان تتحرر اثيوبيا من نظام استغل شعوبها واستعبدها قرونا طويله وفرض سيطرته عليها بالبطش الدموي، وان تصبح وطنا حرا لشعب حر ، لان ذلك يسند الثورة الديمقراطية السودانية ويقويها ويقرب يوم انتصارها .

وانطلاقا من واجبات وحقوق الجوار والتزامه نحو شعبه ومسؤوليته تجاه حركة التحرر الافريقية، اكد الحزب الشيوعي السوداني واورد شروطا ضرورية لتامين انتصار الثورة الاثيوبية وسد طريق اعدائها الذين يتحينون الفرص للانقضاض عليها واغراقها في بحر من الدماء . وجاء على رأس تلك الشروط : « تامين وكفالة الحقوق الديمقراطية الاساسية (حرية التنظيم والتعبير والاعتقاد ، حرية تنظيم الاحزاب والنقابات ، حرية الصحافة والكتابة والتظاهر والاضراب ، حرية الضمير والعبادة) ، وتصفية القاعدة المادية للنظام الامبراطوري الاقطاعي وازالة كافة المؤسسات السياسية والقانونية للحكم الامبراطوري ، وتحقيق اصلاح زراعي جذري يلغي استغلال الفلاحين ويطلق طاقات وقدرات الجماهير من قهر القرون ويفتح الطريق امام ازدهارها وتقدم القارة ، والتحالف مع شعب ارتريا والاعتراف بحقه في تقرير مصيره بحرية تامة وتمكينه من ذلك ، ووقف كافة العمليات العسكرية والقمعية المستخدمة ضده ، وحل قضية اوقادين بطريقة اخوية وسلمية مع الصومال » .

ولاكمال هذا البرنامج الديمقراطي ، طالب حزبنا بازالة القاعدة الجوية الامريكية ووقف النشاط الاسرائيلي في اثيوبيا والغاء اتفاقية « هرامبي » التي عقدها هيلاسلاسي مع كينيا ونميري .

وحذر الحزب الشيوعي السوداني من مغبة السلبيات التي لازمت الانقلابات العسكرية وخاصة في البلدان العربية ، ومن الانفراد بالسلطة ، لان ذلك لن يقود الا الى تمزيق وحدة الشعب وفرض سلطة تعتمد في بقائها على البطش والدكتاتورية ومصادرة الحقوق الديمقراطية وقمع الحركة الشعبية. ودعا حزبنا الى توحيد جميع القوى المعادية للنظام الامبراطوري كضمان لانتصار الثورة وقفل الباب امام الجهود المبذولة لاجهاضها وسد الطريق على الدكتاتورية .

لقد كانت القضية الاساسية لدى الحزب الشيوعي السوداني ، وهو يتوجه بندائه الى اطراف الحركة الشعبية الاثيوبية المدنية والعسكرية ، هي قضية الديمقراطية . تلك كانت التجربة الجوهرية للثورة السودانية . فالثورة توحد صفوفها وتتقدم وتنهزم اعداءها بان تكون ديمقراطية حتى النخاع — بان تتمسك بالديمقراطية نظاما اجتماعيا ومنهجيا في السلطة وحقوقا تمارسها الجماهير .

ومن اصدق الدلائل على ديمقراطية اية سلطة او اية حركة سياسية موقفها من القضية القومية. فليس حرا ذلك الشعب الذي يستعبد شعبا اخرا. ولقد كانت اثيوبيا في ظل الامبراطورية الاقطاعية سجنا للقوميات والشعوب المختلفة . وهذه حقيقة نابعة من صميم طبيعة نظام هيلاسلاسي . وكان امرا منطقيا تماما ان يقهر ذلك النظام شعب اثيوبيا نفسه . ومن ثم كان من الزم ضروريات تحرر الشعب الاثيوبي تحررا كاملا اقلاع جذور القهر الامبراطوري في كافة صوره — كنظام متواطىء مع الاستعمار ، وكنظام اقطاعي يسعبد الفلاحين وكنظام لقهر الشعوب الاخرى — كان من اول دلائل تصميم الحركة الشعبية الاثيوبية على سحق الامبراطورية نهائيا ومنع الانتكاسة وترسيخ قواعد الديمقراطية الاعتراف بحق الشعب الارتري في تقرير مصيره وكفالة الحرية التامة له لممارسة ذلك الحق .

ونحن عندما نؤكد هذا المفهوم فانما ناخذ ايضا مصالح الشعب الاثيوبي نفسه في الاعتبار ، ونطرح ما نراه اساسا للصداقة والاخوة الراسخة بينه وبين الشعب الارتري طريقا لتقدم الثورة الاثيوبية .

ان مواجهة حركة الشعب الارتري بالقمع المسلح هي مواصلة لسياسة هيلاسلاسي الدموية الباغية الفاشمة . اننا نرفض هذه السياسة وندينها ونطالب حكومة اثيوبيا العسكرية بالكف عنها والاعتراف فورا بحق الشعب الارتري في تقرير مصيره . واننا لندعو كل القوى الديمقراطية العالمية لاستنكار مسلك السلطات الاثيوبية ، والمطالبة بوقف عمليات القمع المسلح ضد الثوار والمواطنين الارتريين . واننا لنناشد بصفة خاصة القوى الديمقراطية الاثيوبية ، الشعبية والعسكرية ، ان تتحد لغل يد حكومتها وان تساند دون تحفظ نضال الشعب الارتري لممارسة حقه المقدس في تقرير مصيره كما يشاء . واننا نقول للديمقراطيين الاثيوبيين ان السلطة التي تقمع شعب ارتريا اليوم ، ستوجه نيرانها بكل تاكيد غدا ضدهم .

اننا ندعو الى وقف اطلاق النار فورا ، وان يرتبط ذلك باعلان الاعتراف بحق شعب ارتريا في تقرير مصيره ، وبالتفاوض على الطريقة التي سيمارس بها ذلك الحق بما في ذلك حق الانفصال . ان ذلك هو الطريق الى رعاية المصالح المشتركة بين الشعبين (ومن بينها تمكين اثيوبيا من استخدام الموانىء الارترية) وارساء اواصر العلاقات الاخوية المتينة بينهما على اساس المساواة والنفع المتبادل. فكلا الشعبين في حاجة ماسة لاخيه .

وفي هذا الصدد لا بد من كلمة عن مبادرة نميري المزعومة التي تطبل لها اجهزة اعلامه . ان علاقات سلطة الردة بنظام هيلاسلاسي معلومة للجميع . وما زالت ترن في الاذان اطنان المديح المتبادل بين الدكتاتورين . ومعلوم ان الاثنين ارتبطا — مع كنياتا — باتفاقية هارامبي المعقودة في يونيو ١٩٧٣ ، وهي الاتفاقية التي نصت على التعاون السياسي والدبلوماسي والعسكري والامن بين الانظمة الثلاثة وعلى الاعتراف بالحدود الراهنة للبلدان الثلاثة وعلى العمل المشترك ضد « الحركات التخريبية » الداخلية (والمقصود بها طبعا الحركات الثورية في البلدان الثلاثة ، بما فيها حركة الثورة الارترية) . وهكذا اعلن نميري في معاهدة رسمية موقعا معاديا للصومال في نزاعاتها المشروعة حول الاقليات الصومالية في كل من كينيا واثيوبيا ، كما اتخذ موقفا معاديا لنضال شعب ارتريا من اجل الاستقلال.

وتنفيذا لمشيئة هيلاسلاسي ، قبل اتفاقية هارامبي وبعدها ، وجه نميري اجهزة قمعية ضد جبهة تحرير ارتريا ، فلاحق كوادرها واعتقلهم ومنع نشاطهم وحظر عليهم دخول السودان . ويذكر المواطنون كيف حاول النميري الزج بثوار ارتريا في عملية السفارة السعودية في مارس ١٩٧٣ ليبرر تنكيله بهم ، وكيف حرض القوات السودانية المسلحة ضدهم . ويذكر المواطنون كيف ان النميري ووزير خارجيته الجاسوس منصور خالد واجهزة اعلامه كانوا يبررون هذه الخيانة لمواقف شعبنا المعلنة تجاه الثورة الارترية بالحديث عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى وعدم تصدير الثورات . ومن جهة اخرى فقد اتخذت سلطة نميري موقف العداء الصريح للحركة الشعبية الاثيوبية ، وارسل نميري برقية لصديقه هيلاسلاسي — قبل تنحيته — يتعهد فيها بتقديم اية مساعدة يطلبها (وهذه البرقية بيد السلطات الاثيوبية الان) وقد كان التآمر ضد الشعب الاثيوبي بين المسائل التي تداول حولها فيصل ونميري خلال موسم الحج الاخير . ورغم الانكار ، فان سلطة الردة السودانية تتآمر مع الرأس منقيشا وغيره من سدنة النظام الامبراطوري لسحق الثورة الاثيوبية .

ان الهدف الحقيقي لمبادرة نميري هو ضرب القوى الديمقراطية في كل من اثيوبيا وارتريا معا ، واجهاض حركتها ، واخضاعها للقوى المعادية للثورة . فهو يرتجف هلعا من مجرد تصور نظامين ديمقراطيين معاديين للامبريالية والتخلف على حدود السودان الشرقية ، وما سيكون لذلك من اثر على دعم الثورة الديمقراطية السودانية وتقويتها .

اننا نكرر نداءنا للسلطات الاثيوبية بان تكف عن توجيه السلاح ضد الشعب الارتري وللحركة الشعبية الاثيوبية ، بان تتحد لفرض حل ديمقراطي يقوم على الاعتراف لشعب ارتريا بحقه في تقرير مصيره وممارسته بكل حرية ودون تدخل ، وبذلك تسد الطريق للردة والدكتاتورية من الداخل وتصد محاولات الاجهاض التي يقوم بها نميري واضرابه من الخارج .

كما نتوجه بالنداء لثوار ارتريا لتوحيد صفوفهم ، شرطا ضروريا لانتصارهم الذي تتطلع اليه ، كما ندعوهم للتحالف مع القوى الديمقراطية الاثيوبية، انطلاقا من ان دعم مواقع هذه القوى هو لصالح الشعب الارتيري في نضاله الراهن وفي مستقبله على اي صورة من الصور.. واننا لنناشدهم ان يوحدوا نضالهم في العالم العربي مع حركة الشعوب العربية، وان يحرروا نشاطهم من كل نفوذ للرجعية العربية وللبيمين العربي الحاكم ، وان يوثقوا علاقاتهم مع البلدان الاشتراكية وحركة التحرر الافريقية والحركة العالمية المناوئة للامبريالية .

عاشت الثورة الاثيوبية .

عاشت الثورة الارترية .

عاش تحالف شعوب اثيوبيا وارتريا والسودان من اجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

فبراير ١٩٧٥

السكرتارية المركزية
للحزب الشيوعي السوداني

●●